تمكين المرأة ورهان العدالة المجالية: بين هشاشة الحقوق وتفاوت فرص التنمية

دة. فاطمة الزهراء احنسيس

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة محمد الخامس بالرباط

المغرب

ملخص:

يعد تمكين المرأة أحد المداخل الأساسية لتحقيق العدالة المجالية والتنمية المستدامة، غير أن استفادة النساء من فرص التنمية ما تزال تتأثر باستمرار التفاوتات الترابية والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. فضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية وفرص الشغل والموارد الاقتصادية يحد من قدرة النساء، خاصة في المجالات القروية والهشة، على الاندماج الكامل في مسارات التنمية. ويسعى هذا الموضوع إلى إبراز العلاقة بين التمكين والعدالة المجالية، من خلال تحليل تأثير التفاوتات الترابية على أوضاع النساء، واستعراض الجهود المبذولة لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، مع استشراف الآفاق الكفيلة بتحقيق تمكين مجالي مستدام يجعل من المرأة فاعلاً أساسياً في التنمية.

الكلمات المفاتيح: التمكين، المرأة، العدالة المجالية، التفاوتات الترابية، التنمية المستدامة، المساواة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

أضحى تمكين المرأة خلال العقود الأخيرة أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أولى المغرب أهمية خاصة لهذا الورش من خلال إقرار مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تعزيز حقوق النساء وتوسيع مجالات مشاركتهن في التنمية. غير أن الجهود المبذولة ما تزال تواجه تحديات متعددة ترتبط باستمرار التفاوتات المجالية والاجتماعية التي تؤثر على فرص استفادة النساء من ثمار التنمية بشكل متكافئ.

فبالرغم من التقدم المسجل على مستوى تكريس الحقوق وتحسين مؤشرات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، لا تزال العديد من النساء، خاصة في المجالات القروية والمناطق الهشة، يعانين من محدودية الولوج إلى الخدمات الأساسية وفرص التعليم والتشغيل والتمويل، الأمر الذي ينعكس سلباً على مسارات تمكينهن ويكرس أشكالاً مختلفة من الهشاشة والإقصاء. ومن ثم، يبرز الترابط الوثيق بين التمكين النسائي والعدالة المجالية باعتبار هذه الأخيرة إطاراً يهدف إلى ضمان توزيع منصف للموارد والخدمات وفرص التنمية بين مختلف المجالات الترابية.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يلامس العلاقة بين العدالة المجالية والاجتماعية، باعتبار أن تمكين المرأة لا يمكن اختزاله في البعد القانوني فقط، بل يرتبط كذلك بمدى استفادتها الفعلية من التعليم، والصحة، والشغل، والحماية الاجتماعية، والمشاركة في صنع القرار، وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الترابية والمجالية.

وانطلاقا من ذلك، تطرح إشكالية محورية مفادها: إلى أي حد استطاعت السياسات العمومية تقليص أثر التفاوتات الترابية في تحقيق تمكين فعلي للمرأة؟ وما هي أبرز التحديات التي ما تزال تعيق ضمان الإنصاف المجالي والحقوقي لفائدة النساء، خاصة بالعالم القروي والمناطق الأقل استفادة من التنمية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، ستعتمد المداخلة على مقاربة قانونية تحليلية، من خلال التوقف عند الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة وعلاقته بالتفاوتات الترابية، ثم إبراز تجليات ضعف الحقوق واختلال فرص التنمية بين المجالات الترابية، قبل الوقوف عند الآليات والسياسات الكفيلة بتحقيق تمكين مندمج قائم على العدالة المجالية والتنمية المستدامة.

المحور الأول: التفاوتات الترابية وانعكاساتها على تمكين المرأة

يشكل تمكين المرأة أحد المؤشرات الأساسية لقياس مستوى العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية داخل المجتمعات، غير أن تحقيق هذا الهدف يظل مرتبطاً بمدى قدرة السياسات العمومية على الحد من التفاوتات الترابية التي تؤثر بشكل مباشر على استفادة النساء من الحقوق والخدمات والفرص التنموية. فبالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، لا تزال العديد من النساء، خاصة بالمجالات القروية والمناطق الأقل استفادة من التنمية، تواجه إكراهات متعددة تحد من اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي وتؤثر على تمتعهن بحقوقهن الأساسية. وتبرز هذه الوضعية من خلال الفوارق المجالية في الولوج إلى الخدمات الأساسية وفرص التنمية، الأمر الذي يجعل من التفاوتات الترابية عاملاً مؤثراً في تكريس أشكال مختلفة من الهشاشة والإقصاء.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وانطلاقاً من ذلك، سيتم التطرق في هذا المحور إلى أبرز مظاهر التفاوتات الترابية وانعكاساتها على حقوق النساء من خلال الوقوف على الفوارق المرتبطة بالولوج إلى الخدمات الأساسية (الفقرة الأولى)، ثم دراسة أثر هذه التفاوتات على مسارات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وما تفرزه من اختلالات في فرص الاندماج والمشاركة في التنمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مظاهر التفاوتات الترابية وأثرها على حقوق النساء

إذا كان مبدأ المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص يشكل أحد المرتكزات الدستورية للدولة الحديثة، فإن تجسيده على أرض الواقع يظل رهيناً بالحد من التفاوتات الترابية التي تؤثر على استفادة المواطنات والمواطنين من الحقوق والخدمات الأساسية. وتبرز النساء ضمن الفئات الأكثر تأثراً بهذه التفاوتات، لاسيما في المجالات التي تعاني من ضعف البنيات التحتية والخدمات العمومية، الأمر الذي ينعكس سلباً على أوضاعهن التعليمية والصحية والاجتماعية. لذلك، فإن تحليل مظاهر التفاوتات الترابية وآثارها على حقوق النساء يكتسي أهمية بالغة لفهم حدود العدالة المجالية ورهانات تحقيق تمكين نسائي قائم على الإنصاف والمساواة الفعلية. فرغم ما أقره دستور المملكة المغربية لسنة 2011 من مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والإنصاف المجالي، ولاسيما من خلال الفصل 19 الذي أكد تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والفصل 31 الذي ألزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين من الحقوق الأساسية[1]، فإن الواقع يكشف عن استمرار تفاوتات مجالية تؤثر بشكل خاص على النساء، لاسيما بالمجالات القروية والجبلية والمناطق الأقل استفادة من الدينامية التنموية.

وتبرز هذه التفاوتات بشكل واضح في مجال الولوج إلى التعليم والتكوين، حيث لا تزال العديد من الفتيات، خاصة بالعالم القروي، تواجه صعوبات مرتبطة ببعد المؤسسات التعليمية، وضعف البنيات التحتية ووسائل النقل المدرسي والإيواء، فضلاً عن بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في ارتفاع نسب الهدر المدرسي في صفوف الفتيات. تعاني المرأة المغربية من الأمية خاصة المرأة القروية مقارنة بالرجل، فحسب ما كشفت عنه المندوبية السامية للتخطيط بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 فإن نسبة الأمية في صفوف الإناث بلغت 41.9 في المئة مقابل 21.18 بالنسبة للذكور، في حين تصل نسبة سكان الوسط القروي الأميين إلى 47.7 في المئة مقارنة ب 22.2 في المئة لسكان المدن. وهذا يرجع إلى تدني مستوى التعليم وارتفاع نسبة الهدر المدرسي بالمغرب بشكل عام، وهو ما يمنع الفتيات خاصة من استكمال تعليمهن[2] ويؤدي هذا الوضع إلى حرمان عدد مهم من النساء من فرص التأهيل العلمي والمهني، وهو ما ينعكس سلباً على قدرتهن على الاندماج في سوق الشغل والاستفادة من فرص التنمية. وتزداد أهمية هذا الحق بالنظر إلى كونه يشكل مدخلاً أساسياً للتمتع بباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يفسر حرص المواثيق الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة على اعتبار التعليم ركيزة جوهرية لتحقيق المساواة والتمكين.

[1]- حميد أبولاس:"تدعيم دور المرأة في المشاركة السياسية على ضوء الدستور الجديد دستور 2011"، مجلة دار المنظومة، العدد 1، السنة 2012، ص:105.

[2]- لمياء مساعد:" السياسات العمومية الخاصة بحقوق الإنسان في المغرب المرأة نموذجا"، مجلة دار المنظومة، العدد 6-7، السنة 2019، ص:228.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما تتجلى مظاهر التفاوتات الترابية في التفاوت في الولوج إلى الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، حيث تعرف العديد من المناطق القروية والنائية خصاصاً على مستوى البنيات الصحية والتجهيزات والأطر الطبية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على صحة النساء، خاصة فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية وتتبع الحمل والولادة والرعاية الصحية الأساسية.

كما نجد تحديات على مستوى الحق في العمل هو حق أساسي لكل شخص، تكفله الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المحلية، وهو حق إنساني يقضي بعدم إقصاء أي شخص عن المساهمة في الحياة الاقتصادية، وتمكينه من ممارسة الحق في المشاركة في إنتاج وخدمة أنشطة المجتمع الإنساني، والانتفاع بالفوائد العائدة جراء هذه الأنشطة المشتركة، بما يكفل للإنسان مستوى معيشيا لائقا وتأتي ضرورة وأهمية الاعتراف بالحق في العمل نظرا لدوره في تمكين الفرد ذكرا كان أم أنثى من تحقيق حاجياته الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، والمساهمة في ارتقائهم وتطوير مهاراتهم. وإن أحد التحولات الكبرى التي حدثت في الخمسين سنة الأخيرة هو النمو السريع لعمل النساء في العالم، في سنة كان هنالك 1.3 مليار امرأة في سوق الشغل، أي أكثر من سنة 21 % ويمثل عمل النساء حوالي 21% من قوة العمل، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المقتضيات الدولية التي تكفل حقهن في العمل وتهدف إلى حمايته[3].

كما أن ضعف التغطية الاجتماعية وهشاشة أوضاع الشغل لدى نسبة مهمة من النساء، خصوصاً العاملات في القطاع غير المهيكل، يحد من استفادتهن من أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي، مما يجعلهن أكثر عرضة لمخاطر الفقر والإقصاء الاجتماعي. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ظل التوجهات الدستورية الرامية إلى تعميم الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد المداخل الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي.

ولا تقف آثار التفاوتات الترابية عند حدود التعليم والصحة، بل تمتد إلى تكريس مظاهر الهشاشة المجالية التي تنعكس بشكل مباشر على أوضاع النساء. فضعف البنيات التحتية الأساسية، من قبيل الطرق وشبكات الماء والكهرباء ووسائل النقل والخدمات العمومية، يزيد من الأعباء اليومية التي تتحملها النساء، ويحد من فرص استفادتهن من الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. كما أن محدودية التجهيزات والخدمات العمومية بالمناطق الهامشية تؤدي إلى تعميق الفوارق بين النساء المقيمات بالمجالات الحضرية ونظيراتهن بالمناطق القروية، مما ينعكس على مستويات الدخل والتعليم والصحة والمشاركة في الحياة العامة. ومن ثم، فإن الهشاشة المجالية لا تشكل مجرد إشكال تنموي، بل تعد قضية حقوقية ترتبط بمدى قدرة الدولة على ضمان المساواة الفعلية بين المواطنات والمواطنين في الاستفادة من الحقوق والخدمات الأساسية بغض النظر عن المجال الترابي الذي ينتمون إليه[4].

وعليه، فإن استمرار الفوارق في الولوج إلى التعليم والتكوين، والتفاوت في الاستفادة من الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، إلى جانب مظاهر الهشاشة المجالية، يؤكد أن التفاوتات الترابية لا تزال تشكل أحد أبرز العوائق أمام التمتع الفعلي للنساء بحقوقهن الدستورية والتنموية. وهو ما يجعل من تقليص هذه الفوارق شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة المجالية وتعزيز التمكين الشامل للمرأة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء تنمية مستدامة أكثر إنصافاً وتوازناً.

[3]– كوثر لقبيلي: "مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، السنة الجامعية: 2019-2020، ص: 158.

[4]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي لسنة 2017 المنشور سنة 2018، خاصة الجزء المتعلق بالفوارق الاجتماعية والمجالية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الثانية: التفاوتات الترابية وإشكالية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

إذا كانت التفاوتات الترابية تمثل إحدى أبرز الإشكالات التي تعيق تحقيق التنمية المجالية المتوازنة، فإن انعكاساتها تكون أكثر حدة على فئات معينة من المجتمع، وفي مقدمتها النساء، خاصة بالمجالات القروية والمناطق الهشة.

فالتفاوت في توزيع البنيات التحتية والخدمات الأساسية وفرص الاستثمار والشغل بين مختلف المجالات الترابية لا يقتصر أثره على التنمية الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية وعلى فرص اندماجهن في الدورة التنموية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التفاوتات الترابية وإشكالية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، من خلال الوقوف على محدودية فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل، وصعوبات الولوج إلى الموارد والتمويل، ثم إبراز أثر هذه التفاوتات على مستوى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للنساء[5].

أولا: محدودية فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل

تعد محدودية فرص الشغل والأنشطة الاقتصادية المنتجة من أبرز المظاهر التي تعكس تأثير التفاوتات الترابية على أوضاع النساء، خاصة في المناطق القروية والجبلية والمجالات الأقل استفادة من الاستثمارات العمومية والخاصة. فضعف النسيج الاقتصادي المحلي وندرة الوحدات الإنتاجية والمقاولات المحدثة يؤديان إلى تضييق فرص إدماج النساء في سوق الشغل، مما يدفع العديد منهن إلى مزاولة أنشطة غير مهيكلة تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والاستقرار المهني. كما أن غياب البنيات الداعمة للاستثمار النسائي، من قبيل مناطق الأنشطة الاقتصادية ومراكز التكوين والتأهيل المهني، يحد من قدرة النساء على تطوير مشاريعهن الخاصة أو الولوج إلى فرص عمل لائقة[6]. وتؤكد مختلف التقارير الوطنية أن الفوارق المجالية في توزيع فرص التشغيل تساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاقتصادية لدى النساء مقارنة بالرجال، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقلاليتهن الاقتصادية وعلى مساهمتهن في التنمية المحلية.

ثانيا: صعوبات الولوج إلى الموارد والتمويل

لا يقتصر تأثير التفاوتات الترابية على محدودية فرص الشغل فقط، بل يمتد إلى إشكالية الولوج إلى الموارد الإنتاجية ومصادر التمويل الضرورية لإنشاء المشاريع وتطوير الأنشطة الاقتصادية. فالنساء بالمناطق الهشة غالباً ما يواجهن عراقيل متعددة تتمثل في ضعف الولوج إلى العقار والموارد الطبيعية والخدمات البنكية وآليات التمويل والدعم العمومي. كما أن البعد الجغرافي عن المؤسسات المالية ومراكز المواكبة والتأطير يزيد من صعوبة استفادة النساء من برامج التمويل والمبادرات الرامية إلى دعم ريادة الأعمال النسائية. ويؤدي هذا الوضع إلى تكريس الفجوة الاقتصادية بين النساء المقيمات بالمجالات الحضرية وتلك المتواجدات بالمناطق القروية أو النائية، حيث تصبح فرص الاستثمار وتحقيق الاستقلال الاقتصادي مرتبطة بدرجة التنمية التي يعرفها المجال الترابي. ومن ثم، فإن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يقتضي اعتماد سياسات عمومية ترابية منصفة تضمن تكافؤ الفرص في الولوج إلى الموارد والخدمات المالية بمختلف المجالات.

---

[5]- انظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج المرأة في التنمية: نحو مساواة فعلية بين النساء والرجال، الرباط، 2014، ص. 18-25؛ والمندوبية السامية للتخطيط، المرأة المغربية في أرقام: 20 سنة من التقدم، الرباط، 2020، ص. 45-52.

[6]- نجوى العويطي: "الحماية الاجتماعية للمرأة بين النص القانوني والتعامل القضائي" رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية:2018-2019، ص:03.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثالثاً: أثر التفاوتات الترابية على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للنساء

تؤثر التفاوتات الترابية بشكل مباشر على مستوى مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يؤدي ضعف البنيات الأساسية والخدمات العمومية إلى تقليص فرص اندماجهن في مختلف مجالات التنمية. فصعوبة الولوج إلى التعليم والتكوين المهني ووسائل النقل والخدمات الاجتماعية والصحية تجعل النساء أكثر عرضة للإقصاء والتهميش، وتحد من قدرتهن على المساهمة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية وفي تدبير الشأن المحلي. كما أن هشاشة الظروف الاقتصادية والاجتماعية تدفع العديد من النساء إلى الانكفاء على الأدوار التقليدية داخل الأسرة، مما يقلل من حضورهن في فضاءات اتخاذ القرار وفي المبادرات التنموية المحلية[7]. وتبعاً لذلك، فإن معالجة التفاوتات الترابية لا تكتسي بعداً تنموياً فقط، بل تمثل مدخلاً أساسياً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء، باعتبار أن التمكين الحقيقي للمرأة يظل رهيناً بتوفير بيئة ترابية عادلة تضمن تكافؤ الفرص والاستفادة المتوازنة من ثمار التنمية.

المحور الثاني: العدالة المجالية ورهان تحقيق تمكين فعلي للمرأة

تعد العدالة المجالية من المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالنظر إلى دورها في ضمان توزيع عادل للموارد والفرص والخدمات بين مختلف المجالات الترابية. كما تشكل رافعة أساسية لتعزيز تمكين المرأة وتقوية مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن تقليص الفوارق المجالية يساهم في تحسين ولوج النساء إلى الحقوق والإمكانات التنموية. وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى الجهود التي بذلتها الدولة من أجل تعزيز تمكين المرأة والحد من الفوارق الترابية (الفقرة الأولى)، قبل الوقوف عند أهم التحديات التي ما تزال تعيق تحقيق هذا الهدف، واستشراف الآفاق الكفيلة بتعزيز التمكين المجالي المستدام للمرأة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: جهود الدولة في تعزيز تمكين المرأة وتقليص الفوارق الترابية

يعد تمكين المرأة وتقليص الفوارق الترابية من بين الأهداف الاستراتيجية التي حرصت الدولة المغربية على تكريسها من خلال منظومة متكاملة من المقتضيات الدستورية والقانونية والسياسات العمومية ذات البعد المجالي، وذلك إدراكاً منها لأهمية تحقيق المساواة والإنصاف المجالي كمدخلين أساسيين للتنمية المستدامة. فقد شكل دستور سنة 2011 منعطفاً مهماً في مسار تعزيز حقوق المرأة، حيث نص في الفصل 19 على تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما ألزم الدولة بالسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة وإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز. كما عززت مقتضيات الفصلين 31 و154 من الدستور التزام السلطات العمومية بضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الأساسية وتحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات في الاستفادة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وإلى جانب المرجعية الدستورية.

[7]- يونس عثماني: "المرأة والمشاركة السياسية في المغرب الفرص والتحديات" مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص مارس 2019، ص:43.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عمل المشرع المغربي على سن مجموعة من النصوص القانونية الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة، من قبيل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية التي كرست مقاربة النوع وإدماج مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ضمن آليات التخطيط والتنمية الترابية، فضلاً عن إحداث هيئات استشارية للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على مستوى الجماعات الترابية[8]

و لم يقتصر تدخل الدولة على الجانب التشريعي، بل امتد إلى تبني مجموعة من البرامج والسياسات العمومية ذات البعد المجالي التي تستهدف الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين أوضاع النساء، لاسيما في الوسط القروي والمناطق الأقل استفادة من التنمية. وفي هذا الإطار، تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، من بينها الخطة الحكومية للمساواة، والاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي للنساء، إلى جانب البرامج الموجهة لدعم التشغيل الذاتي وريادة الأعمال النسائية وتعزيز ولوج النساء إلى التعليم والتكوين والخدمات الأساسية. كما شكلت برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالمجال القروي أحد أهم الأوراش العمومية التي استهدفت تحسين البنيات التحتية والخدمات العمومية بالمناطق الهشة، بما ينعكس إيجاباً على أوضاع النساء ويعزز فرص مشاركتهن في التنمية المحلية.

وفي السياق ذاته، تضطلع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات الترابية بدور محوري في دعم تمكين المرأة وتقليص الفوارق الترابية. فمنذ إطلاقها سنة 2005، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويل عدد كبير من المشاريع المدرة للدخل والأنشطة الاقتصادية الموجهة للنساء، فضلاً عن دعم التعاونيات النسائية وتعزيز قدرات النساء في مجالات التكوين والمواكبة وريادة الأعمال. كما ساهمت في تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمناطق القروية وشبه الحضرية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. ومن جانبها، أصبحت الجماعات الترابية، في ظل الجهوية المتقدمة، فاعلاً أساسياً في تنزيل السياسات العمومية ذات البعد المجالي، من خلال إعداد برامج التنمية الترابية وإدماج مقاربة النوع في التخطيط المحلي، والعمل على بلورة مشاريع تستجيب لحاجيات النساء وتساهم في تعزيز مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يتضح أن الدولة المغربية اعتمدت مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين التأطير الدستوري والقانوني والسياسات العمومية والبرامج التنموية الترابية، بهدف إرساء شروط تمكين المرأة وتقليص الفوارق المجالية، بما يضمن تحقيق تنمية أكثر عدالة وإنصافاً واستدامة.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة المغربية في مجال تعزيز تمكين المرأة وتقليص الفوارق الترابية من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية وإطلاق برامج وسياسات عمومية متعددة الأبعاد، فإن النتائج المحققة ما تزال دون مستوى التطلعات، بالنظر إلى استمرار مجموعة من الإكراهات التي تحد من فعالية هذه السياسات وتؤثر على قدرتها على تحقيق تمكين مجالي فعلي ومستدام للنساء. وتبرز في هذا السياق تحديات قانونية ومؤسساتية ترتبط أساساً بإشكالية التنسيق بين مختلف المتدخلين وتفاوت قدرات المؤسسات المكلفة بتنزيل السياسات العمومية على المستوى الترابي، فضلاً عن محدودية آليات التتبع والتقييم وغياب الالتقائية الكافية بين البرامج القطاعية الموجهة للمرأة. كما أن إدماج مقاربة النوع في السياسات الترابية لا يزال يواجه بعض الصعوبات المرتبطة بضعف المأسسة والتمويل وقلة الموارد البشرية المؤهلة لتفعيلها على أرض الواقع، مما يؤثر على نجاعة التدخلات العمومية ويحد من أثرها التنموي[9].

---

[8]- محمد عداوي:"حقوق المرأة في التشريع المغربي" مجلة جيل حقوق الإنسان العدد 32، السنة 2017، ص:04.

[9]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدماج المرأة في التنمية: نحو مساواة فعلية بين النساء والرجال لسنة 2017. وتؤكد العديد من التقارير الوطنية أن استمرار التفاوتات المجالية وضعف التنسيق بين المتدخلين العموميين يشكلان من أبرز العوائق التي تحد من فعالية السياسات التنموية الموجهة

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى جانب ذلك، تستمر مجموعة من التحديات الاقتصادية والثقافية في عرقلة مسار التمكين المجالي للمرأة، خاصة في المجالات القروية والمناطق الأقل استفادة من التنمية. فضعف فرص الشغل وارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاقتصادية، إلى جانب محدودية الولوج إلى التمويل والموارد الإنتاجية، تشكل عوائق حقيقية أمام تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء. كما أن استمرار بعض التمثلات الاجتماعية والثقافية التقليدية المرتبطة بأدوار المرأة داخل المجتمع يحد من مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية وفي مراكز اتخاذ القرار، ويؤثر على استفادتها المتكافئة من فرص التنمية. وتزداد حدة هذه الإكراهات في المجالات التي تعاني من ضعف البنيات التحتية والخدمات الأساسية، حيث تتقاطع الهشاشة الاجتماعية مع التفاوتات المجالية لتكرس أشكالاً متعددة من الإقصاء والتهميش

وأمام هذه التحديات، يقتضي تعزيز الإدماج المجالي والتمكين المستدام للمرأة اعتماد مقاربة شمولية تقوم على ترسيخ مبادئ العدالة المجالية والمساواة وتكافؤ الفرص ضمن مختلف السياسات العمومية. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق والالتقائية بين المتدخلين العموميين، وتطوير آليات الحكامة الترابية، وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية لدعم البرامج الموجهة للنساء، خاصة بالمجالات الهشة. كما يقتضي الأمر توسيع فرص الولوج إلى التعليم والتكوين والتشغيل والتمويل، وتشجيع المبادرات الاقتصادية النسائية والتعاونيات والمقاولات الصغرى، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية التي تحد من مشاركة المرأة في التنمية. ومن ثم، فإن تحقيق تمكين مجالي مستدام للمرأة لا يرتبط فقط بتوفير الضمانات القانونية، بل يستوجب أيضاً إرساء نموذج تنموي ترابي مندمج يضع المرأة في صلب السياسات العمومية باعتبارها فاعلاً أساسياً وشريكاً محورياً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الفقرة الثانية: آفاق تعزيز التمكين المجالي للمرأة

يعد التمكين المجالي للمرأة من بين الرهانات الأساسية التي تطرحها التحولات التنموية المعاصرة، بالنظر إلى ما يمثله من مدخل لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع. وإذا كانت السنوات الأخيرة قد عرفت اعتماد مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة وتوسيع فرص مشاركتها في التنمية، فإن تحقيق تمكين مجالي فعلي ومستدام يظل رهيناً بتجاوز العديد من التحديات المرتبطة باستمرار التفاوتات الترابية واختلالات التنمية بين المجالات[10]. لذلك، تبرز الحاجة إلى بلورة رؤية استراتيجية شمولية تجعل من التمكين المجالي للمرأة خياراً تنموياً قائماً على إدماج مقاربة النوع ضمن مختلف السياسات العمومية الترابية، بما يضمن استفادة النساء من فرص التنمية بشكل عادل ومتوازن، ويعزز مساهمتهن في بناء التنمية المحلية والجهوية والوطنية.

وفي هذا الإطار، يشكل تعزيز العدالة المجالية مدخلاً أساسياً لتحقيق التمكين المجالي للمرأة، إذ لا يمكن الحديث عن تمكين حقيقي في ظل استمرار الفوارق في الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنيات التحتية بين المجالات الحضرية والقروية أو بين المناطق المتقدمة والمجالات الأقل استفادة من ثمار التنمية. فالمرأة التي تعيش في مناطق تعاني من ضعف شبكات النقل أو محدودية

للفئات الهشة، خاصة النساء في الوسط القروي، حيث تظل فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية وفرص الشغل والموارد الاقتصادية متفاوتة بين المجالات الترابية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مؤشرات الإدماج والتمكين الاقتصادي والاجتماعي. كما أن معالجة هذه الاختلالات تقتضي تعزيز الحكامة الترابية والالتقائية بين البرامج القطاعية واعتماد مقاربات أكثر اندماجاً لتحقيق العدالة المجالية.

[10]– بشير مصطفى:" التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المغاربية تقييم السياسات واستشرافها في أفق 2030" مجلة العلوم القانونية، العدد 7 2017، ص: 73.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المؤسسات التعليمية والصحية تجد نفسها في وضعية أقل حظاً للاستفادة من فرص التكوين والتشغيل والمشاركة الاقتصادية مقارنة بنظيرتها في المناطق الأكثر تجهيزا. ومن ثم، فإن تعزيز التمكين المجالي يقتضي توجيه الاستثمارات العمومية نحو المجالات الهشة وتقوية البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية بها، بما يساهم في تحسين ظروف عيش النساء وتوسيع قدراتهن على الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تقليص الفوارق الترابية يساهم في الحد من مختلف أشكال الإقصاء والتهميش التي تعاني منها النساء، خاصة في الوسط القروي والمناطق الجبلية والنائية.

ومن بين الآفاق الأساسية لتعزيز التمكين المجالي للمرأة، تطوير السياسات العمومية ذات البعد الترابي وفق مقاربة مندمجة تراعي الخصوصيات المحلية للمجالات الترابية. فنجاح البرامج الموجهة للنساء لا يرتبط فقط بتوفير الموارد المالية، بل يتطلب أيضاً تشخيصاً دقيقاً للحاجيات والإكراهات التي تواجه النساء داخل كل مجال ترابي على حدة. فاحتياجات النساء في الوسط القروي تختلف عن تلك الموجودة في المجالات الحضرية، كما تختلف أولويات النساء باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل منطقة. لذلك، فإن اعتماد التخطيط الترابي المرتكز على المعطيات والمؤشرات المجالية يسمح بتوجيه التدخلات العمومية بشكل أكثر نجاعة وفعالية، ويضمن تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تحسين أوضاع النساء وتقوية قدراتهن الاقتصادية والاجتماعية.

كما يشكل التمكين الاقتصادي أحد أهم مرتكزات التمكين المجالي للمرأة، باعتباره يساهم في تعزيز استقلاليتها وقدرتها على المشاركة الفاعلة في التنمية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دعم المبادرات الاقتصادية النسائية وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات النسائية، خاصة في المجالات القروية والمناطق التي تعاني من ضعف النسيج الاقتصادي[11]. فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل اليوم إحدى الآليات المهمة لخلق فرص الشغل وتحسين الدخل لفائدة النساء، فضلاً عن دوره في تثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية. كما أن تعزيز ولوج النساء إلى التمويل والقروض الصغرى والتكوين المقاولاتي من شأنه أن يساهم في تطوير المشاريع النسائية وتحويلها إلى مشاريع قادرة على خلق القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ظل استمرار مجموعة من العراقيل المرتبطة بصعوبة الولوج إلى الموارد الإنتاجية والأسواق ومصادر التمويل، وهي عوامل تؤثر بشكل مباشر على فرص الإدماج الاقتصادي للنساء.

إلى جانب ذلك، يظل الاستثمار في الرأسمال البشري للمرأة من بين أهم الآفاق الكفيلة بتحقيق تمكين مجالي مستدام. فالتعليم والتكوين المهني والتأهيل المستمر تشكل جميعها أدوات أساسية لتطوير قدرات النساء وتمكينهن من الاندماج في سوق الشغل والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن ارتفاع مستوى تعليم النساء ينعكس إيجاباً على مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية وعلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام. لذلك، فإن تعزيز التمكين المجالي للمرأة يقتضي توسيع فرص الولوج إلى التعليم والتكوين خاصة بالمجالات التي تعاني من نسب مرتفعة للهدر المدرسي والأمية، مع العمل على تطوير برامج للتكوين المهني تستجيب لحاجيات سوق الشغل المحلي وتواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

ومن جهة أخرى، يبرز التحول الرقمي كأحد الآفاق الواعدة لتعزيز التمكين المجالي للمرأة، بالنظر إلى ما يتيح من إمكانيات لتجاوز بعض الإكراهات المرتبطة بالبعد الجغرافي وضعف البنيات الاقتصادية التقليدية. فقد أصبح الاقتصاد الرقمي يوفر فرصاً جديدة للنساء في مجالات العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، بما يسمح لهن بالاندماج في الأنشطة الاقتصادية

[11]– بشير مصطفى:" التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المغاربية تقييم السياسات واستشرافها في أفق 2030" مرجع سابق، ص:77.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دون الارتباط بالقيود المكانية التقليدية. كما يساهم تعميم الولوج إلى التكنولوجيات الحديثة والإنترنت في تسهيل استفادة النساء من خدمات التكوين والمعلومات والتمويل والتسويق، وهو ما يعزز فرص تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي. وعلى المستوى المؤسساتي، تقتضي آفاق تعزيز التمكين المجالي للمرأة تطوير آليات الحكامة الترابية وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال التنمية. فضعف الالتقائية بين البرامج والسياسات العمومية يظل من بين أبرز الإكراهات التي تحد من فعالية التدخلات الموجهة للنساء. لذلك، فإن اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على التنسيق بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من شأنه أن يساهم في تحقيق تكامل الجهود وتوجيه الموارد بشكل أكثر فعالية. كما أن تطوير آليات التتبع والتقييم المبنية على مؤشرات النوع الاجتماعي يسمح بقياس أثر السياسات العمومية على أوضاع النساء وتصحيح الاختلالات التي قد تعيق تحقيق أهداف التمكين.

ويشكل تعزيز المشاركة النسائية في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي أحد المرتكزات الأساسية للتمكين المجالي، إذ إن حضور المرأة في مراكز اتخاذ القرار يساهم في إدماج احتياجاتها وتطلعاتها ضمن السياسات الترابية. فالتمثيلية النسائية داخل المجالس المنتخبة والهيئات الاستشارية والمؤسسات المحلية لا ينبغي أن تقتصر على البعد العددي، بل يتعين أن تواكبها آليات لتقوية القدرات القيادية والتدبيرية للنساء وتمكينهن من المساهمة الفعلية في صنع القرار العمومي. كما أن إشراك النساء في إعداد وتتبع وتقييم البرامج التنموية يساهم في ضمان استجابة هذه البرامج للحاجيات الحقيقية للفئات المستهدفة ويعزز مبادئ الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة.

ولا يمكن الحديث عن آفاق التمكين المجالي للمرأة دون التطرق إلى البعد الثقافي والمجتمعي، باعتباره أحد المحددات الأساسية لنجاح مختلف السياسات والبرامج التنموية. فاستمرار بعض التمثلات الاجتماعية والصور النمطية المرتبطة بأدوار المرأة يظل عاملاً مؤثراً في الحد من مشاركتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لذلك، فإن تعزيز الوعي المجتمعي بقيم المساواة وتكافؤ الفرص واحترام حقوق المرأة يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق تمكين مستدام.

خاتمة:

ختاماً، يتضح من خلال تحليل التفاوتات الترابية وانعكاساتها على تمكين المرأة أن الفوارق المجالية لا تشكل مجرد اختلالات في توزيع البنيات والخدمات، بل تتحول إلى عامل بنيوي يعمّق من هشاشة وضعية النساء ويحد من قدرتهن على الولوج المتكافئ إلى الحقوق والفرص، سواء على مستوى التعليم والتكوين أو الصحة والحماية الاجتماعية، أو على مستوى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن محدودية فرص الشغل وصعوبة الولوج إلى الموارد والتمويل تسهم في تكريس أشكال متعددة من الإقصاء، بما يعمق الفجوة بين المجالات الترابية ويؤثر بشكل مباشر على استقلالية المرأة واندماجها في التنمية.

وفي المقابل، فإن تعزيز العدالة المجالية يظل مدخلاً أساسياً لإعادة التوازن إلى هذه المعادلة، من خلال ما تم اعتماده من إصلاحات دستورية وقانونية وسياسات عمومية وبرامج تنموية ترابية، إلى جانب الأدوار التي تضطلع بها مختلف المؤسسات، وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات الترابية. غير أن فعالية هذه الجهود تبقى رهينة بقدرتها على تجاوز مجموعة من الإكراهات القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والثقافية، وتعزيز الالتقائية في التدخلات العمومية، بما يسمح ببلوغ تمكين مجالي فعلي ومستدام للمرأة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/